

## فلسطين

## أزمة كهرباء جديدة في غزة واتهامات لإسرائيل... و«حماس»

غزة - قيس صفدي

أعلنت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية في قطاع غزة، أمس، توقف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع بسبب أزمة نقص الوقود، الذي يهزّب من مصر عبر الأنفاق، ونفاد مخزون الوقود لديها. وقال مدير المعلومات في سلطة الطاقة أحمد أبو العمرين، في مؤتمر صحفي عقده في غزة، إن توقف محطة التوليد يأتي «بسبب نفاد الوقود اللازم لعمل محطة توليد الكهرباء الوحيدة، في ظل نقص الكميات الواردة إلى القطاع على نحو كبير». وحذّر من أن توقف محطة التوليد «يعني وقف المصدر الرئيس والحيوي للكهرباء في قطاع غزة، الذي يعاني أصلاً عجزاً كبيراً في إمدادات الكهرباء يصل في هذه الأوضاع إلى أكثر من 65 في المئة». وأوضح أن إمدادات الكهرباء بعد توقف محطة التوليد لن تغطي 35 في المئة من احتياجات قطاع غزة. وفيما حمل أبو العمرين إسرائيل المسؤولية بسبب الأزمة، طالب مصر حكومة وشعباً، وخصوصاً مجلس الشعب المنتخب، «بالوقوف عند مسؤوليتها في دعم صمود الشعب

الفلسطيني، وإمداده بكل احتياجاته من الوقود لعمل محطة التوليد». ويشان العودة إلى استخدام الوقود الوارد من إسرائيل، قال أبو العمرين إن «الوقود الوارد من الاحتلال لنا فيه تجربة مريرة، ويخضعنا لمزاجات سلطات الاحتلال، لذلك نعتمد على الوقود المصري العربي، كما أن تكلفته أعلى بثلاثة أضعاف». وقال مسؤولون في جمعية أصحاب محطات الوقود في غزة، إن محطات

محطات تعبئة الوقود في القطاع توقفت عن العمل بنسبة تفوق 90 في المئة بسبب انخفاض معدلات التهريب عبر الأنفاق إلى أدنى مستوياتها، ونفاد مخزون الوقود. وتقدر حاجة القطاع من الوقود بنحو 700 ألف لتر من البنزين والسولار (المازوت) يومياً، فيما لا يجري حالياً تهريب أكثر من 100 ألف لتر، بحسب أصحاب محطات ومهربيين. وعزا البعض الأزمة إلى نقص كميات الوقود الذي تشهده شبه جزيرة

سيناء المصرية، إلى جانب ارتفاع أسعاره في مصر أخيراً، لكن آخرين يرون أن السبب الحقيقي للأزمة يتعلق بإصرار حكومة «حماس» على جباية رسوم ضرائب إضافية بين الحين والآخر على كميات الوقود التي يجري تهريبها.

وفي شأن الحل الأمثل لأزمة الكهرباء المتكررة في غزة، قال أبو العمرين إن مشروع الربط الإقليمي للكهرباء في قطاع غزة مع مصر وبلدان أخرى جاهز فنياً منذ عامين لدى جامعة الدول العربية، بتمويل من بنك التنمية الإسلامي «لكن للأسف الشديد الحكومة المصرية تتذرع بعدم التنفيذ حتى إتمام المصالحة».

ويحتاج قطاع غزة إلى 270 ميغاوات من التيار الكهربائي، توّرد إسرائيل نحو 120 ميغاوات منها، ومن مصر نحو 17 ميغاوات تغطي مدن جنوب القطاع القريبة من الحدود المصرية، فيما تغطي محطة التوليد نحو 60 ميغاوات على نحو متذبذب منذ تعرضها للتدمير في قصف إسرائيلي عام 2006، ورفض الاحتلال تزويدها بقطع غيار للصيانة، حيث تنقطع الكهرباء على نحو مستمر عدة ساعات يومياً.

تظاهرة احتجاجاً على العتمة في غزة أمس (إبراهيم أبو مصطفى - رويترز)



## تحقيق

## بناء المستوطنات بأيدي الفلسطينيين... وأموالهم

125 ألف دولار يومياً من العمال للاحتلال... والبضائع الإسرائيلية تفترس الأسواق

رام الله - فادي أبو سمحان

في كل حديث سياسي أو مفاوضات، وفي كل التفاصيل على الأرض، تجرّز قضية الاستيطان والمستوطنات لتصدر المشهد، لكون الاستيطان أصبح الشرط الرئيس بالنسبة للفلسطينيين قبل العودة إلى أي مفاوضات مع إسرائيل. لكن المفارقة تتجسد في كون من يبني المستوطنات هم العمال الفلسطينيون، وعلى أرضهم، فضلاً عن أنهم يدفعون الأموال يومياً لإسرائيل مقابل السماح لهم بالدخول للعمل.

الأرقام الحقيقية لمن يعملون في المستوطنات كثيرة، لكن آخر دراسة

أعدت للحديث عن بدائل العمل في المستوطنات، ذكرت أن ما يقرب من 25 ألف فلسطيني يعملون في المستوطنات، كل منهم يدفع 23 شيقلاً (ما يقارب 6 دولارات) للحصول على تصريح خاص من سلطات الاحتلال كي يتمكن من الدخول إلى المستوطنة والعمل فيها.

ويتبين وفقاً لمنسق الحملة الشعبية لمقاطعة البضائع الإسرائيلية،

خالد منصور، أن الكلفة اليومية التي يدفعها الفلسطينيون لإسرائيل مقابل بناء المستوطنات لا تقل عن 125 ألف دولار يومياً، من عمال المستوطنات وخدمهم.

أما عن البدائل المتاحة أمام الفلسطينيين، فتحدث منصور لـ«الأخبار» عن تجربة استثمار في الأرض الزراعية الفلسطينية بقيمة مليوني دولار جُرّبت كبدل. وأوضح أن هذه التجربة أثبتت بنجاح أن 450 عاملاً فلسطينياً عادوا للعمل في أرضهم، وهو أمر بالغ الأهمية للتفكير فيه بجدية، ما دمنا نتحدث عن «قانون يجرّم العمل في المستوطنات

لا يمكن وقف الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي إلا بفتح بوابة الأردن



بينما تصر السلطة الفلسطينية على شرط وقف الاستيطان مقابل استئناف المستوطنات، يشارك قرابة 35 ألف عامل فلسطيني في بناء المستوطنات، ويدفعون ما لا يقل عن 125 ألف دولار رسوماً يومياً لإسرائيل



يرى المحلل الاقتصادي المقدسي خليل العسلي أن السوق الفلسطيني هو أكبر الأسواق للمنتجات الإسرائيلية، لعدة عوامل، أهمها قربه وسهولة الدخول إليه، وعدم امتلاك القوانين الكافية للسيطرة على الأمر، وبالتالي فإن عدد المستهلكين الفلسطينيين للمنتج الإسرائيلي في ازدياد مستمر. ويصف المستثمرين الفلسطينيين بـ«أنهم يستغلون شعار الوطنية لتسويق منتج باهظ الثمن، وقليل الجودة»، رغم وجود منافسين آخرين هما المنتج الإسرائيلي والأجنبي.

فلسطيني يشارك في بناء منزل في مستوطنة مودن ايليت (أرشيف - رويترز)